أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي

The importance of the direct foreign in the motivation of the Investment Iraqi economy

أ. م. د. سامي حميد عباس
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد (الفلوجة)

الملخص

أن اهمية الاستثمار الاجنبي للدول المتقدمه والناميه على حد سواء تعود للأسباب عديده ، منها التزايد المستمر في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي حدث في بداية التسعينات من القرن الماضي ، كونه يعد أحد ركائز النمو الاقتصادي في الدول الناميه لما يؤديه من زياده في الطاقه الانتاجيه للبلد كما ويعد وسيله لزيادة الكفاءه في تخصيص الموارد العالميه النادره فضلا عن انه مصدرا للتكنلوجيا الحديثه والمهارات التنظيميه والاداريه وحث التجاره وتسهيل سبل الوصول الى الاسواق العالميه ولغرض تحقيق الاهداف ، فمن الضروري توفير قانون لتنظيم أستثمار اجنبي يستند على اسس محدده من شأنها توجيه الاستثمارات لمعالجة المشكلات الاقتصاديه التي يعاني منه الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها البطاله والتضخم

وتاسيسا لما تقدم ولأهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي تبرز أهمية هذا الموضوع بسبب التغيرات الاساسيه التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي وعلى الواقع المعاصر للعراق في أنفتاحه على العالم الخارجي وتوجه رؤوس الاموال الاجنبيه للاستثمارات فيه وبكل المجالات مما يتطلب هدف البحث القاء الضوء على واقع وأهمية وجدوى الاستثمار الاجنبي المباشر في دول العالم والعراق على وجه الخصوص ، كذلك معرفة صور ونطاق الاستثمار الاحنبي المباشر والذي يتناسب وتلك الاهميه من أجل التوصيه بأهم السياسات والاجراءات لتشجيع الاستثمارات الاجنبيه في العراق

وتحقيقا لأهداف البحث فقد قسم الى ثلاث محاور تناول المحور الاول واقع الاستثمار الاحنبي المباشر في دول العالم والعراق على وجه الخصوص بينما تركز المحور الثاني على دراسة اهمية وجدوى الاستثمار المباشر في حين تناول المحور الثالث لأهم السياسات والأجراءات لغرض تشجيع الاستثمارات الاجنبيه في العراق ، ومن خاتمة البحث التي تناولت مجموعه من الاستنتاجات والتوصيات .

ABSTRACT

The importance of direct foreign Investment in developing and advancing countries is clear because of many reason , such as the continues in creasing in the flow of this investment happening the nineties of the last century which is considered as one foreign investment also provide a means technology, this investment also provide a good managerial skills and facilitate trade in order to achieve these goals it necessary to issue law organizing investment and solving problem's facing such kind of investment.

This research is divided to three main parts , part one is dealing with the royalty of the direct investment in the world and specificity in Iraq. Part two of this research is studying the importance of the direct foreign investment while the third part is contain on the polices and procedures issue to facilitate this kind of investment in Iraq . The researcher finally end his research with the conclusion and references.

المقدمه

يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)في الوقت الراهن من المواضيع الهامه في معظم دول العالم المتقدمه والناميه والدول العربيه ومنها العراق ، وتسعى هذه الدول جاهده لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الاجنبيه المباشره بالاضافة الى ما يتوفر لها من الاستثمارات المحلية لغرض توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وزيادة انتاجيته من خلال انشاء نظم واليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وازالة العديد من القيود امام حركة رؤوس الاموال الاجنبية لمساعدتها على الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحه واحداث التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي ،ويعد الاستثمار احد دعائم النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لما

له من دور في زيادة الطاقة الانتاجية في البلد وزيادة القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة ويلعب دورا اساسيا وفعالا في نقل التكنلوجيا ا لحديثة والخبرات والادارة التي تسهم بدورها في زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة .
ويعد الاستثمار محليا كان او اجنبيا احد العوامل المؤثرة في تطور الدول ونموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد ومقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل (العولمة) .
وبما ان العراق يمتلك موارد طبيعية كبيرة ويتمتع بموقع ستراتيجي مميز الامر الذي يؤهله ان يكون له دور تجاري مهم في المنطقة بالاضافة الى الاتجاه المستقبلي للعراق في تبني سياسة الاقتصاد الحر أي التحول نحو الية السوق والذي بدوره يعمل على تنشيط دور القطاع الخاص بشكل فاعل في شتى اتجاهات الاستثمار ، كذلك سوف يخلق نظام تبادل تجاري حر للعملات وقوانين تجارية مرنة مع غياب أي قيود على رؤس الاموال ، يضاف الى ذلك توفر الايدي العاملة في البلد كلها عوامل مهمة ومشجعة في خلق المناخ الاستثماري الذي لايقف عند العوامل الاقتصادية لكنه يتجاوز ذلك الى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة كان يتمتع باسقرار سياسي وامني فلا بد ان تؤثر في قرار المستثمر وتعمل على تشجيع واستقطاب المستثمرين من خارج العراق وتحفيزهم على الاستثمار في كافة الاتجاهات

اهمية ومشكلة البحث

تاتي اهمية البحث ومشكلته من نتيجة الادراك المتنامي في الاهتمام في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر الذي حظي باهتمام الراي العام لما له من دور في زيادة الطاقة الانتاجية في البلد وزيادة القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة وكونه احد ركائز النمو الاقتصادي في دول العالم . وان تقييم قدرة العراق على الاستفادة من الظروف الاقليمية والاسواق الجديدة التي ستفتح امامه يحفز الحكومة العراقية على اعادة النظر في مدى اهمية الاستثمار في البلد وتوفير مناخ مناسب للاعمال الحرة والاستثمار الاجنبي المباشر وتفعيل سياستها الاقتصادية وخطط عملها جنبا الى جنبا مع اتخاذ التدابير التجارية المناسبة مع الاخذ بنظر الاعتبار التركيبة الاقتصادية المستقبلية للعراق التي سوف تعطي القطاع الخاص الدور الحاسم والكبير مقارنة بالدول الاخرى المجارة وتدور مشكلة البحث حول سعي البلدان النامية ومنها العراق وبسبب ظروفها الاقتصادية وقلة مواردها المالية نتيجة لضيق قاعدة الاقتصاد المحلي وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني فيها وتدني معدلات النمو للناتج المحلي الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لغرض توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي من خلال اليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وازالة المعوقات امام حركة راس المال الاجنبي .

فرضية البحث

يفترض البحث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يكون محركا قويا لتحقيق نمو مستقر وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وله اثار ايجابية على الاقتصاد العراقي اذ توفر المناخ الاستثماري الملائم .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة الابعاد الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر كاحد الوسائل المعاصرة في اطار مساهمته واثاره على هيكل الاقتصاد العراقي ويهدف الى وضع اطار عام وهو ما يسمى (بالاستراتيجية) يكون بمثابة المرشد قبل القيام باستقطاب وجذب الاستثمارات الاجنبية لغرض معرفة الجوانب السلبية واخذها بنظر الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسة في الاقتصاد العراقي .

منهجية واسلوب الحث

ان الاسلوب المعتمد في البحث هو اسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي المستند على بعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي وفرها البحث وقد اشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسة . تطرق المحور الاول الى دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة مع التركيز على الاقتصاد العراقي في حين ينصرف المحور الثاني الى تقييم نتائج هذه السياسة واهميتها .
اما المحور الثالث فسيقدم الاستراتيجية الواجب اتباعها قبل البدء بعملية الاستثمار وهي الاستراتجية العراقية لجذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر .
وقد احتوت الدراسة على خلاصة اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الاول
واقع الاستثمار الاجنبي المباشر

ان موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ليس موضوعا جديدا كما يتصور البعض اذ ارتبطت بداياته الاولى له في العراق باكتشاف النفط عام 1927 وبالنظر لضعف امكانات الدولة العراقية في ذلك الوقت فقد اعتمدت الاستثمار الاجنبي في استخراج النفط وتسويقه ، من خلال ما يسمى بعقود الامتيازات النفطية وعقدت في ذلك الوقت اتفاقية مناصفة ارباح النفط مع الشركات الاجنبية . وبعد انشاء مجلس الاعمار بموجب القانون رقم (33) لسنة (1950) فقد استعان العراق بالشركات الاجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية فيه من خلال ابرام العقود المباشرة معها الا ان المشكلات التي ظهرت بين الجانب العراقي من جهة وبين الشركات الاجنبية من جهة ثانية منذ عام (1963)اثرت بشكل سلبي على عوائد العراق النفطية وقد كان لها اثر كبير في اصدار قرار التاميم لعمليات شركة نفط العراق وما تلا ذلك من تاميم لعمليات الشركات الاخرى . وكان هذا التوجه لاسباب سياسية بحتة وتحت مبررات الحفاظ على الاستقلال الوطني وفك الارتباط بالدول الغربية وحماية الثروات الوطنية وتامين حماية الصناعة الوطنية (د. محمد العامري 2007: 203)

وقد صدرت عدة قرارات وقوانين في العراق ذات لا صلة بالاستثمار وتشجيعه حتى صدور القانون رقم (13)لسنة 2006

وهذه القرارات والقوانين هي وفقا للتسلسل الزمني لصدورها

القرار رقم 896 لسنة 1970

القرار رقم 1646 لسنة 1980

قانون الاستثمار العربي رقم 46 لسنة 1988

قانون الاستثمار العراقي (العربي) رقم 62 لسنة 2002

جميع هذه القرارات والقوانين كانت تعمل لتشجيع الاستثمارات العربية ودخول رؤوس اموال عربية وقد اعطيت الاستثمارات العربية امتيازات وإعفاءات كبيرة بموجب تلك القوانين والقرارات تتناغم مع التوجهات القومية للحكومة العراقية في ذلك الحين وكانت الدوافع سياسية اكثر مما هي اقتصادية وبنفس الدوافع السياسية فقد الغيت القرارات والقوانين بموجب القرار رقم (23) لسنة 1994 الذي اوقف الاستثمار العربي في العراق تعبيرا عن احتجاج العراق على موقف الدول العربية من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام 1990 . اما بخصوص الاستثمار الاجنبي فقد منع بشكل رسمي بموجب القانون (36) لسنة 1983 وقد كان المنع يصل الى حد منع تاسيس او مساهمة أية شركة عراقية مع شركة عربية فيها مساهمة لراس مال اجنبي مهما كانت نسبته وقد تم تاكيد هذا المنع بالقانون رقم (25) لسنة 1991 الذي منع أي مغترب يجمل الجنسية العراقية من الاستثمار في العراق او اية شركة عربية ولو بنسبة ضئيلة . (2008-7-6 مجلس الاعمال العراقي)

وبعد قيام القطاع العام باعباء التنمية الاقتصادية وممارسته الطويلة والمباشرة للعمل الاقتصادي وماكيته وادارته لاضخم واهم المؤسسات الاقتصادية سيكون التحول الى القطاع الخاص ليس بالامر السهل بل يحتاج ومنذ البداية الى تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والقانونية . واظهرت السنوات السابقة ان مساهمة القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تكن ايجابية فمعظم المشاريع العامة حققت خسائر متواصلة كما ان بعضها الاخر يعمل باقل من طاقته الانتاجية وبالاضافة الى ارتفاع الين العام في معظم المشاريع للقطاع العام وذلك بسبب عدم

كفاءتها ،لذلك انتهجت الدولة سياسة اشراك القطاع الخاص كاسلوب للتخفيف من الاعباء التي يتحملها القطاع العام وعلاج للمشكلات الاقتصادية وهذه السياسة لا تعني بذلك ابعاد الدولة الممثلة في القطاع العام عن معترك الحياة الاقتصادية خصوصا وان الاقتصاد العراقي يعتبر اقتصادا ناميا يعتمد في دخله على مورد واحد قابل للنضوب (هو النفط) وانما تعني تخلي الدولة عن القيام بالانتاج المباشر للسلع والخدمات واعطاء فرصة للقطاع الخاص للممارسة النشاطات الاقتصادية من خلال تملك الوحدات الانتاجية ملكية جماعية اوفردية ويصبح دور الدولة موجها نحو ادارة الاقتصاد بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكارات كما تستمر الدولة في الهيمنة على الصناعات الاستراتيجة والخدمات العامة وبعض المشاريع التي لا يقدم عليها القطاع الخاص لعدم ربحيتها ، كذلك عملت الدولة على استحداث مناطق حرة بموجب القانون رقم (4) لسنة 1996 كمحاولة لجذب رؤوس اموال عربية واجنبية للعراق وقد قدمت بذلك تسهيلات كبيرة لجذب واستقطاب رؤوس الاموال منها صدور القرار رقم (55) لسنة 1998 الذي ينص على اعفاء ارباح رؤوس الأموال العاملة في المناطق الحرة من ضريبة الدخل

بعد ذلك صدر قانون رقم (39) لسنة 2004 وقانون رقم (13) لسنة 2006 الاول صادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الاجنبي الا انه لم يوضع موضع التنفيذ بشكل فعلي بسبب ظروف البالد الامنية والسياسية ولم يكن ذا تاثير على الاستثمار في العراق . اما القانون الثاني رقم (13) لسنة 2006 الصادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية تنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تاسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع ويهدف هذا القانون الى ما ياتي (الهيئة الوطنية للاستثمار 2006:2).

1- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .

2- تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتاسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة باحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية

3- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين .

4- حماية حقوق وممتلكات المستثمرين .

5- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .

وكما بينا سابقا فان تدفق الاستثمار الاجنبي لاي بلد ونمو الاستثمار الوطني فيه يمثل دليل عافية لاقتصاده ، وان مهام مؤسسات الدولة يجب ان تتصرف لتقديم ذلك الدليل والسعي لتعزيز الثقة بشأن منهج تشجيع الاستثمار سواء كان ذلك من خلال المؤسسات الحكومية او مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لذلك .والجدول التالي يبين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العالم للدول المتقدمة والنامية والدول العربية بمليارات الدولارات .

جدول رقم (1)

تدفقات FDI الوارد الى العالم (الدول المتقدمة النامية ، والدول العربية) (مليار دولار)

السنوات / الدول المضيفة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
العالم	690,9	1086,9	1388	817,6	678,8	559,58	5211,5
الدول المتقدمة	472,5	828,4	1107,99	571,5	489,91	366,57	3836,8
الدول النامية	194,1	231,9	252,5	219,7	157,6	172	1227,78
الدول العربية	8,7	2,5	2,6	7,7	5,4	8,6	35,5
نسبة الدول العربية الى الدول النامية	4,5	1,08	1,04	3,51	3,41	5,01	3,09
نسبة الدول العربية الى دول العالم	1,27	0,23	0,19	0,94	0,79	1,54	0,83

المصدر 1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . نشرة ضمان الاستثمار العدد 3 ،الكويت 2004 ص12.

2- UNCTAD, World investment Report .2004

يتضح من الجدول رقم (1) ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى العالم في ارتفاع مستمر حتى وصلت الى حدها الاقصى في عام 2000 حيث بلغت التدفقات الواردة حوالي 1388 مليار دولار ، وخلال عام 2001 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة تراجعا بلغ نحو41% عن الحد الذي بلغته خلال عام 2000 واستمر هذا الانخفاض في الاعوام (2001 ، 2002 ، 2003) ويعود السبب لهذا الانخفاض الى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الاسواق العالمية وآثار الحرب على العراق والتكاليف المادية الباهضة للحرب . فقد وصل هذا التدفق الى نحو 678,8 ، 560 مليار دولار خلال عامي 2002، 2003 على الترتيب أي انخفض بحوالي النصف عما كان عليه في عام 2000 ، ويلاحظ من الجدول ايضا بان الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الاسد من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد حيث ارتفع هذا التدفق الى اقصى حد له حيث بلغ نحو 1108 مليار دولار عام 2000 ولكن يلاحظ من الجدول السابق ان هذا التدفق اخذ اتجاها تنازليا في الاعوام اللاحقة حتى وصل الى 366,6 مليار دولار تقريبا في عام 2003 .

اما بخصوص الدول النامية فيلاحظ انه على الرغم من زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها اذ وصل الى الحد الاقصى في عام 2000 حيث بلغ بنحو 252,5 مليار دولار مقارنة بنمو 194,1 مليار دولار دولار في عام 1998 . الا ان يصيب هذه الدول من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر قد انخفض في الاعوام اللاحقة الى 157,6 مليار دولار عام 2002 الا انه ارتفع في عام 2003 ليصل الى 172 مليار دولار .

يتضح من الجدول السابق ان الدول النامية اصبحت اكثر جاذبية لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بالدول المتقدمة وذلك لتوفر التنوع في الفرص الاستثمارية بحيث تجد ان معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا 2003: 8-7) وفيما يتعلق بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة في معظم الدول العربية لتشجيع جذب الاستثمارات الاجنبية الا ان هذه الجهود لم تستقطب سوى قدر ضئيل من هذا التدفق وكما يشير الجدول رقم (1) حيث يتضح من الجدول ان اجمالي التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية خلال المدة (1998 – 2003)قد بلغ 35,5 مليار دولار بنسة تبلغ 3,09% تقريبا من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية وبنسبة 0,83% من اجمالي هذا التدفق الى العالم . فيلاحظ تدني ارقام هذا التدفق الى الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة والنامية .

وخلاصة القول ان الدول العربية لم تفلح لكي تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول النامية الاخرى مثل البرازيل ، الصين وسنغافورة وغيرها والتي بلغ فيها هذا التدفق في عام 2003 حوالي (10,1) ، (53,51) ، 11,41 مليار دولار على الترتيب (UNCTAD 2004 : 370، 361) ورغم كل الحوافز والاعفاءات الجمركية والضريبية التي تمنحها الدول العربية لجذب الاستثمارات الاجنبية الا ان نصيبها من اجمالي الاستثمارات الاجنبية من العالم لم يتعدى 1% فقط كما يشير الجدول السابق الى ذلك بل ان هذة الدول مازالت طاردة لأستثمارات مواطنيها ايضا . فقد بلغت حصة العراق من الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) لعام 2006 صفرا Zero بالمقارنة مع جميع دول العالم وحتى الدول العربية منها التي بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر فيها 61,6 مليار دولار لعام 2006 في حين ان القطاع النفطي وحده في العراق بحاجة الى (150) مليار دولار . (العضاض: 2007).

المحور الثاني

جدوى واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد العراقي

اثبتت التجارب العالمية اهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وان مفتاح النمو الاقتصادي لاي دولة يتمثل بالتقدم التكنلوجي والفني والمخزون من راس المال (الاستثمار) والذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنلوجيا فليس المهم توافر الموارد الطبيعية وانما الاهم من ذلك هو الاستخدام الامثل والعقلاني للموارد المتاحة والاستفادة من مردودات الحجم او وفورات الحجم الكبير (د. فاطمة الشربيني 23: 1998).

ولايتحقق ذلك الا باستثمارات قادرة على تحقيقه وفي بلد مثل العراق يعاني من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي منذ فترة طويلة وذلك بسبب التخبط في السياسات الاقتصادية وخاصة في الثمانينات والتسعينات والتي استحكمت بعد الغزو الامريكي للعراق في عام 2003 وتداعي الوضع الامني بعد ذلك فهو يحتاج الى استثمارات كبيرة لرفع معدلات النمو الاقتصادي واعادة الحياة الاقتصادية فيه ولايمكن تحقيق مثل هذه الاستثمارات الا برؤوس اموال كبيرة وامكانات هائله وهذا ما يعاني منه العراق في الوقت الراهن .فلو نظرتا الى القطاع النفطي لوجدنا انه يحتاج الى اعادة بناء واصلاحات واستثمارات جديدة لكي يستطيع الحصول على الايرادات المناسبة للاستثمار في المجالات الاخرى لذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الاداة المناسبة لتوفير تلك الاموال وبناء الاقتصاد العراقي لان المدخرات المحلية لاتستطيع القيام بمهمة الاستثمار في هذه المرحلة الراهنة لانها غير كافية وذلك بسبب انخفاض معدلات الدخل في العراق والتي تنعكس على نسبة المدخرات من الدخل ، اضافه الى ذلك ان القطاع العراقي الخاص غير مؤهل للقيام بالمهام الملقات على عاتقه كتاهيل البنى التحتية والمشاريع الضخمة وذلك بسبب قلة الخبرة ومحدودية او ندرة رؤوس الاموال لان اكثر رؤوس الاموال هي خارج القطر لاسباب عدم الثقة بمن في نفوس المستثمرين العراقيين وكذلك لاسباب امنية وسياسية .

فالعراق يعاني من تزايد المديونية الخارجية وفوائد الديون والسؤال المطروح هنا . هل يلجا العراق الى توفير الاموال اللازمة للبناء ورفع معدلات النمو عن طريق القروض والتسهيلات المالية والمساعدات ؟.

امام هذا التساؤل سيكون الاستثمار الاجنبي المباشر افضل الخيارات بالرغم من السلبيات لهذا الخيار الا ان هذا يتطلب وجود سياسة مالية اقتصادية موضوعة على قدر بالغ من الاهمية والدقة لغرض تحقيق انسجام وموازنة بين المنافع والتكاليف للاستثمار الاجنبي المباشر .

فقد كانت معظم الدول النامية تعتبر الاستثمار الاجنبي اداة من ادوات الاستعمار الحديث ويمكن ان يكون له اثر كبير ونفوذ على الشؤون الاقتصادية واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مع احتمال التاثير السلبي على التنمية الصناعية والامن القومي .ومع ذلك فقد حققت الكثير من الدول النامية منافع من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين وخاصة في النمو الاقتصادي من خلال تلبية حاجات الاقتصادات الوطنية وكذلك احداث التطور والتنمية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلف ونقل التكنلوجيا الحديثة وخلق فرص العمل لمواطني الدولة المضيفة للاستثمار . ويتوقف دور او تاثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سير الاقتصاد العراقي على مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة الى باقي الاقتصاد وعلى درجة تاثير المشروعات التي تتضمن استثمارات اجنبية مباشرة من المنافسين والموردين المحليين او البنية الاساسية المحلية التي لها علاقة بالاستثمارات فقد زاد المجال النسبي واتسع للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق خلال السنوات الاخيرة وهذه الاستثمارات لها اهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد العراقي ، ويجب ان ينظر الى هذة الاستثمارات على انها اكبر مكون للموارد المالية المتاحة للتنمية .ويرى ان مستوى الاستثمار الاجنبي قد يؤدي الى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة البطالة والاجور وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلاف الاطر والقواعد الحاكمة من كل بلد .وبهدف احداث تغيير هام في الاقتصاد العراقي وتحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين وتحسين مهاراتهم التقنية والفرص المتاحة لهم وكذلك مكافحة البطالة وما يرافقها من اثار تضر بالسلامة العامة. فان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تطوير البنية الاساسية وتنمية النشاط التجاري في العراق وايجاد فرص العمل الجديدة وجلب رؤوس الاموال وهوما يؤدي الى ادخال التقنية الجديدة وتعزيز نقل المعرفة والمهارات الى العراقيين .

فالعراق يمتلك ثروات وموارد متنوعة تفتقر لها دول اخرى الا انه افقر واضعف حالا منها فهناك النفط والكبريت والفوسفات والارض الزراعية الخصبة والنهران كما يتمتع العراق بموقع سياحي وديني وموقع حضاري كبير خلافا للدول الفقيرة في ثروتها المتقدمة اقتصاديا وتجاريا كاليابان وماليزيا وسنغافورة وغيرها (الصباح 2005 :12) .

نجد العراق يعاني من الفقر والبطالة والحرمان وعلى هذا الاساس فعلينا ان نعول على المشروعات الاستثمارية كاستراتيجية اساسية لتوليد المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة المتنامية والتي تعد من ابرز معوقات التنمية في البلد وذلك من خلال تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بشرط الحفاظ على حقوق المواطن العراقي كشريك اساسي في هذه الاستثمارات وكذلك تشجيع رؤوس الاموال الوطنية لتاخذ طريقها نحو اسغلال الطاقات المتوفرة في البلد والتاكيد على استخدام المستثمرين لايدي عراقية قدر الامكان . ان تدفق الاستثمار الاجنبي لاي بلد ونمو الاستثمار الوطني فيه يمثل دليل عافية اقتصاده وان مهام مؤسسات الدولة يجب ان تنصرف لتقديم ذلك الدليل والسعي لتعزيز الثقة بثبات منهج الاستثمار استقرار ثقافة تشجيعية سواء كان ذلك من خلال المؤسسات الحكومية او من خلال مؤسسات المجتمع المدني الداعمة لذلك .

فقد اعتمدت الدولة العراقية في سياساتها على توفير الدعم والحماية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي نشوء صناعات ذات كفاءة أقتصاديه واطئه تتميز بضعف قدرتها التنافسيه محليا ودوليا ففي فترة التسعينات وعلى وجه الخصوص فترة الحصار الاقتصادي عام 1991 فقد انخفضت قيمة ناتج القطاعات السلعيه وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي والذي يعكس تدهورا مستمرا في الانتاج الحقيقي بسبب النقص الكبير في المواد الاوليه والوسيطه والمواد نصف المصنعه وقطع الغيار التي تحتاجها المؤسسات بانواعها لغرض اداره الانتاج (الصباح 2006: 14)

وازاء ازدياد توسيع رقعة القطاع العام في العديد من القنوات الفرعيه والهامشيه للنشاطات الاقتصاديه وحصر نطاق القطاع الخاص بأضيق الحدود الممكنه ترتب على هذه الحاله ان ازدياد عجز القطاع العام عن ادارة الشؤون الاقتصاديه بكفاءة وفعالية ومن ثم عجزه عن تحقيق الاهداف المتوخاة منه عملية التنميه والتطور الاقتصادي والاجتماعي بعدما كان ينظر اليه بوصفه وسيله جيدة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية . ان هذه الهيمنة للقطاع العام تنطلق من ان الاقتصاد العراقي يتميز بكونه ينتمي الى مجموعة الاقتصادات النفطية التي تستأثر الصناعات الاستراتيجية وخاصة النفط بالنسبة العظمى من تكوين دخلها القومي . فقد انبثقت جميع السياسات والتشريعات الاقتصادية من فلسفة مفادها قيادة القطاع العام للنشاط الاقتصادي وقد عزز هذه الفلسفة هيمنة ايرادات النفط على الاقتصاد مما ولد القناعة بان العراق ليس بحاجة الى النشاط الخاص والى الاستثمارات

الاجنبية والانفتاح حيث سادت فكرة كفاية موارد النفط لتحقيق النمو والازدهار وساد اعتقاد بان دور القطاع الخاص محل شك وهو ثانوي .
مما تقدم ينبغي على تخفيف الاعباء وتوزيع الادوار بين القطاعين وخصخصة مؤسسات ومنشات ليس لدي الحكومة اسباب واضحه لابقائها في حوزة القطاع العام وخاصه تللك التي يمكن للقطاع الخاص النهوض بمستلزماتها ومتطلباتها ولم يعد هناك أي سبب اقتصادي او مالي او سياسي لان تقحم الدولة نفسها في انتاج المئات من السلع والخدمات التي ينبغي تركها للقطاع الخاص وعدم مزاحمته في اعمال يمكن ان تنهض وتنافس بها في الداخل والخارج وفي المقابل يجب الحفاظ على قطاع النفط والغاز والاحتكارات الطبيعية والمرافق الاساسية التي تتطلب رؤوس اموال ضخمة وتكنلوجيا لايستطيع القطاع الخاص توفيرها
وفي ضوء ذلك نرى ان اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي يجب على القطاع الخاص ان ينظر لهذا التوجه والدعم بنفس الفهم الموضوعي خدمه للاقتصاد العراقي وضرورة خلق حاله من التوازن والتوافق في المسار العام حتى نضمن السلامه للتطور الاقتصادي في العراق ونبني تجربتنا في الخصخصه ولا نعتمد على خصخصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أذ اردنا للتجربتنا ان تنجح بسواعد واموال العراقيين .
والخصخصه هنا تعني اغلنهج الاقتصادي المعتمد في تعزيز دور القطاع الخاص لتشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة ادارتها اسس تجاريه وتحقيق ما يلي : (حميد العقابي ، 2008 : 23)
1- تشجيع الاستثماراتن الاجنبيه وذلك بتوفير مناخ أستثماري .
2- يساعد على رفع كفاءة المشاريع الاقتصاديه وزيادة انتاجيتها وقدرتها .
3- التحفيز على الادخارات المحليه وتوجيهها نحو الاستثمار طويل الاجل وذلك تعزيزا للاقتصاد الوطني للسوق رأس المال المحلي .
4-تخفيض العبء المالي عن الميزانيه العامه بوقف التزاماتها بتقديم المسعدات والقروض للمشاريع التعثره والخاسره
05 ادارة المشاريع باساليب اقتصاديه حديثه وذلك باستخدام التقنيه النطوره بهدف تمكين هذه المشاريع من ايجاد اسواق مستقره وفتح اسواق جديده من خلال قدرتها على المنافسه في الاسواق العالميه
ان مهمة القطاع الخاص هو توسيع قاعده السوق العراقيه وتحقيق افضل الاداء لبرامج التنميه المحليه بالتعاون مع اجهزة الدوله للقيام ببرنامج الاستثمار في العراق ومن خلال تشريع القوانين للمناطق الحره وكخطوة اولى لتعزيز التعاون الاستثمار التجاري في مجالات شتى من خلال المنظومات المتطوره في العالم وللاستثمارات الاجنبي نوعين من التاثير على الاقتصاد ويترتب التاثير الاول من كون الاستثمار مكونا وعنصرا اساسياً متقلبا
وغير ثابتاً من عناصر الانفاق واي تغيير في حجم الاستثمار يكون له اثراص مباشرا على حجم الطلب الاجمالي في الاقتصاد وبالتالي يؤثر سلباً او ايجابا على حجم الانتاج ومعدلات الدخل وفرص التوضيف .
اما التاثير الثاني على الاقتصاد فيترتب من كون الاستثمار يؤدي الى تراكم راس المال من خلال اقامة المشروعات الجديده والتوسع في المشروعات القائمه اي اضافه او تكوين للاصول الجديده كالمباني وخطوط الانتاج الجديده من الالات والمعدات وعلى المدى البعيد فان تراكم راس المال سيؤدي الى زياده معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي . ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر من التحويلات الماليه التي لاتمثل عبء مديونيه وذلك كونه لايمثل افتراضا ومعظم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي يتم من خلال الشركات متعدده الجنسيات (عابرة القوميات) كون هذه الشركات تمتلك قدرات تنظيميه ماديه وتقنيه فضلا عن امتلاكها معرفه خاصه بالاسواق واحتكارها للتكنولوجيا وسهولة حصولها على التميل اللازم لذلك فان معظم الاستثمار الاجنبي المباشر يتم من قبل هذه الشركات (د. جليله عبد اللطيف ؟ 2005 : 114) اما بخصوص جدوى واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة قد يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول اذلك ، فمنهم من يرى ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتضمن العديد من المنافع الا ان هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وليست الدولة المضيفة وهؤلاء هم انصار النظرية التقليدية (الكلاسيكية) وقد استندوا على المبررات التالية : (عبد السلام ابو قحف : 8: 2003)
- صغر حجم رؤوس الاموال الاجنبية المتدفقة الى الدول المضيفة .
- ميل الشركات متعددة الجنسيات الى تحويل اكبر قدر ممكن من الارباح المتولدة من عملياتها الى الدولة الام بدلا من اعادة استثمارها في الدولة المضيفة .
- انتاج الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى خلق انماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لاتتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول .

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين افراد المجتمع وبخاصة فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تدفعه من اجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة مع ما تدفعه نظيراتها من الشركات الوطنية .
- وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها .
- صعوبة السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الاقتصاديات الصغيرة في الدول المضيفة ، وذلك بسبب قدرة الشركات الاجنبية على توفير اموال من الخارج تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وسعر الصرف ومعدلات التضخم . ومنهم من يرى وجود علاقة مصالح مشتركة تربط بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة يساعد في تحقيق التالي (عبد السلام 6: 2003):-
- الاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول .
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة .
- خلق اسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول اخرى اجنبية .
- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة .
- المساهمة في تدريب وتطوير اليد العاملة المحلية .
- تدفق رؤوس الاموال ونقل التكنلوجيا في المجالات كافة . ان هذه الأهمية للاستثمار ألاجنبي المباشر ادى الى ان تتنافس الدول فيما بينها لغرض تقديم الحوافز والاغراءات المالية لجذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

المحور الثالث

الإستراتيجية العراقية لجذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

بعد ان استعرضنا واقع وجدوى واهمية الاستثمار الاجنبي المباشر لابد من رسم استراتيجية تتسم بالحكمة والحذر عند التعامل مع سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر . وبما ان للاستثمار الاجنبي المباشر آثارا ايجابيا على الاقتصاد القومي تتمثل في نقل التكنلوجيا المتقدمة والخبرات التسوقية والادارية بما يساهم في ارتفاع مستوى الانتاجية هذا من جانب لذا تسعى كل من الدول النامية والمتقدمة الى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، ومن الجانب الآخر فهو يتضمن سلبيات قد تكون مدمرة للاقتصاد القومي لذا يجب ان يتم التعامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر وفق شروط دقيقة قبل ان يستضاف وتفتح له الابواب . وقد بذلت معضم الدول العربية في السنوات الاخيرة جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها ومن خلال محاولات جادة لتهيئة الاوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات في المنطقة العربية الا ان العملية الاستثمارية في الدول المضيفة تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من حركة انسياب الاموال العربية للاستثمار في الدول . ان جزء من هذه المعوقات نجده في الحاجز البيئوي المتمثل بعدم كفاءة البنى الاساسية وصعوبة الاتصال . وتردد رجال الاعمال العرب عن الاستثمار في الوطن العربي بسبب حالة عدم اليقين التي تتصف بها السوق العربية .
كذلك عدم وضوح مواقف بعض الحكومات من الاستثمار الوافد ودوره في السياسات الاقتصادية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الاموال . ومن المعوقات الاخرى قصور التشريعات المتقدمة للاستثمار .حيث ان البعض من تشريعات الاستثمار يتسم بعدم الوضوح في بعض الدول العربية وعدم الاستقرار مما تخلق شعورا بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين .
وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اصبح عليه ان يتعامل مع الاستثمارات الاجنبية بوصفها واقعا لابد من التفاعل معه كمصدر مهم لتمويل الاستثمارات الضرورية لتنفيذ خطط الانتاج وتطويره . اضافة الى كزن الاستثمارات الاجنبية بمثابة مصدرا اساسيا لنقل التكنلوجيا والخبرات والانفتاح على الاسواق العالمية (د. هناء السامرائي : 2004: 93)
وبما ان رؤوس الاموال الاجنبية غير متاحة بشكل مطلق لوجود منافسة شديدة عليها من قبل الدول ومنها الدول المجاورة للعراق وعليه يتطلب ذلك توفير مناخ استثماري جاذب لتلك الاموال الاجنبية .والمناخ الاستثماري هنا يعني : مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراتها الى بلد دون اخر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004).
وكما اسلفنا ان الاستثمارات الاجنبية ستكون ذات اثار سلبيه على الاقتصاد العراقي وذلك كون جزء من هذه الاستثمارات لا تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وانما تمثل عملية شراء شركات الدولة ضمن ما يسمى (بالخصخصة) لان هذه العملية تعني فقط نقل ملكية وطنية الى ملكية للاجانب ، كذلك ان هذه الاستثمارات او جزء منها لاتتضمن تدفقا جديدا من صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة وانما عملية اعادة تقويم لاصول فروع الشركات الدولية الموجودة في الدول المتسلمة لهذه الاستثمارات فاذا زادت فيه قيمة هذه الاصول تم احتسابها من منظور الشركة الدولية الام لاستثمار جديد في العراق ، اضافة الى ذلك ان بعض الاستثمارات توجه نحو

صناعات قد لا تخدم السوق العراقية والاقتصاد العراقي ، لانها قد تتعارض مع توجهات الشركات متعددة الجنسيات ، هناك العديد من العوامل التي ادت الى تحجيم دور الاستثمارات في العراق في الوقت الراهن وجعلت من المناخ الاستثماري العام من الناحية الفعلية ضعيف وغير مشجع ، ومن العوامل والاسباب مايلي : (حميد العقابي ،وآخرون 2008: 21) .

1- انعدام الاستقرار الامني وهو العامل الاساسي في تخوف رجال الاعمال من توظيف رؤوس الاموال (الاستثمارات) في النشاط الاقتصادي .

2- تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وخاصة في مجال الكهرباء والماء والخدمات الاخرى ، ان واقع الحال يشير الى عدم توفر البنى التحتية في العراق وهي بالاساس بنية منهارة .

3- الفساد الاداري أي فساد الجهاز الاداري ومؤسسات الدولة خاصة فيما يتعلق بمنح العقود الى القطاع الخاص .

4- تخلف العراق عن الدول في مجال الاندماج بالاقتصاد العالمي وذلك بسبب عدم وعي وادراك اهمية هذا الاندماج والعزلة التي عانى منها العراق خلال فترة الحصار خلق فجوة تكنلوجية كبيرة بينه وبين بقية دول العالم .

5- قلة التشريعات الجديدة المشجعة على الاستثمار والتردد في تطبيق ما صدر منها وضعف المؤسسات المعنية بتطبيق وتسهيل عمل القطاع الخاص ادى الى التباطؤ في الاستثمار واستقطاب المستثمرين . ان الاطار القانوني غير الجاذب للاستثمار الاجنبي يعد من اهم المعوقات امام تدفق الاستثمارات الاجنبية .

6- غياب اعداد خارطة استثمارية شاملة توضح الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال و مواقعها وطبيعة المشروعات الممكن اقامتها عليه .

7- تخلف النظام المصرفي وعدم وجود سياسة واضحة للائتمان والتسهيلات المصرفية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الاستثمارية حيث ان المستثمرين يواجهون صعوبة في استخدام النظام المصرفي في الحصول على التمويل اللازم لتشغيل مصالحهم والدخول في استثمارات جديدة ، فالعراق يفتقر الى الاسواق المالية والتي هي ممول اساسي لشركات قطاع الاعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجأ اليه المستثمرون والشركات لتمويل انشطتهم الاستثمارية ، ان افتقار الاسواق المالية او ضعفها وعدم استقرارها تشكل عامل طرد للمستثمر الاجنبي .

8- عدم الاستقرار في الاجراءات الادارية واضطرار المستثمر في غياب مفهوم (النافذة الواحدة) للخدمات الخاصة بالمستثمرين الى الاتصال بادارات متعددة للحصول على التراخيص والموافقات الامر الذي قد يصاحبه الكثير من المعوقات .

9- نقص الترويج الاعلامي لابراز العراق كمنطقة جذب للاستثمارات ومؤسسات التمويل الخارجية .

10- معدلات التضخم الكبيرة في الاقصاد العراقي ، ان التضخم يعد من المشكلات الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اذ ان التضخم يعطل الية الاسعار ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات كما يلغي وظيفة العملة المحلية كاداة للتداول والادخارات ويتبع تلك الاختلالات في الاسعار صعوبات كبيرة فيما يتعلق بامكانية نلك الشركات في تنبؤ تكاليف الانتاج والارباح المتوقعة وعليه فان التضخم يؤدي الى تراجع الرغبة في دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الاجل .

نستنتج من ذلك ان هناك ضرورة منطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك المعوقات من اجل تفعيل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي واعتماد مجموعة من الوسائل والاجراءات التي من شانها اصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات المباشرة ومن الاجراءات ما يلي :

1- تحقيق حالة الاستقرار السياسي والامني ، ان تحقيق الاستقرار الامني والسياسي حاضراً ومستقبلاً لاي بلد يحقق الفوز بثقة المستثمرين الاجانب وان مناخ الاستثمار بالنسبة لاي دولة يتعلق بمستوى استقرار النظام السياسي ومجموعة السياسات الاقتصادية والتشريعات والقوانين النافذة (مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPI 2004: 33-34) .

فاذا انعدم الاستقرار السياسي والامني فان كل محاولات جذب الاستثمار الاجنبي تصبح غير مجدية ولا تؤدي الى نتيجة مرجوة ، الا انه يلاحظ ان بداية عام 2008 تحققت بعض التحسينات في الجانب الامني والسياسي وهذا التحسن ادى بدوره الى جعل الكثير من المستثمرين العرب والاجانب يتجهون نحو العراق لعقد الاتفاقيات ومحاولة الدخول للسوق العراقية مقارنة بعامي (2004 – 2005) فالبرغم من صدور قرارات تشجع على الاستثمار في العراق الا انه لم يتقدم احد للاستثمار وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق خلال تلك الاعوام ، اذن يجب تهيئة الظروف الواجب توفرها من اجل جذب الاستثمار الاجنبي والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا ام اجانب .

2- الاطار القانوني والتشريعي : ان من اهم المعوقات التي تقف امام تدفق الاستثمارات الاجنبية هو الاطار القانوني غير الجاذب لها وان وضوح التشريعات النافذة في البلد التي تتعلق بالحركة الاستثمارية تعد من العوامل االمهمة في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي ، فالاطار القانوني يجب ان يتصف بالحركية (الديناميكية) وليس بالجمود ومن الضروري ان يكون قابلاً للتطور ومواكباً لحركة المتغيرات في المجتمع ، يفترض تضمين قانون الاستثمار الاجنبي لوسائل الجذب المتنوعة من توفير حماية الاموال الخاصة من التاميم ووضع اليد والمصادرة ، كما يجب ان تكون الفقرات القانونية الواردة في تشريع الاستثمار واضحة وصريحة ولا تقبل اكثر من تفسير ، يضاف الى ذلك وضع الاطر المؤسسية والقانونية في المجالات السائدة للاستثمار الاجنبي مثل مجالات التجارة والمال والمصارف والتامين وغيرها ، وقد سار العراق في هذا المجال بخطوات كبيرة وقد جسدها صدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 والذي اعطى حوافز كبيرة للاستثمار الاجنبي في العراق مثل الاعفاءات والامتيازات المعطاة للمستثمرين ، اذن ينبغي تحقيق الاستقرار في القوانين والتشريعات لما لها من اهمية في زيادة الثقة لدى المستثمرين ووضع استراتيجية شاملة وسياسات مرنة لتدعيم تلك الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

3- البنية التحتية الملائمة وطبيعة السوق العراقية ان توفر البنية التحتية للدولة المضيفة والتي تشمل الطرق والجسور والطاقة الكهربائية والماء والتعليم والصحة وخدمات اخرى تعد حوافز مهمة ومشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية وهذه البنى تؤثر تاثيراً على تكلفة الانتاج والنقل وكفاءتها الامر الذي يدعو مختلف الدول الى السعي للحفاظ على تلك الموارد لكي تعظم من جاذبيتها كموقع للاستثمار الاجنبي المباشر ، وان واقع الحال يشير الى عدم توفر البنى التحتية في العراق ، فالبلد الذي يمتلك بنية تحتية ضعيفة قد يواجه صعوبات من اجتذابه لحجم كبير ن الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلافاً للبلد الذي يمتلك بنية تحتية متطورة وكفوءة كما يمكن اعتبار السوق العراقية مشجعة لجذب الاستثمارات الاجنبية وما فيها من القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد العراقي بالاضافة الى سعة السوق وقابلية استبدال المستورد من السلع بالمنتج المحلي من قبل الشركات ، وكما هو معروف ان العراق بلد غني وجاذب للاستثمار بفضل كوادره العلمية والفنية وثرواته الطبيعية لاتي تكفل تسهيل عمليات الاستثمار وتجيز الدخول الى السوق العراقية وتتيح فرصاً متكافئة للاستثمارات العربية والاجنبية مع وجود اليات لتمويل ونقل العملة من والى البلد ، أي ان ما يدفع الشركات للاستثمارات في أي بلد يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق بحد ذاته بقدر ما يهم اكثر تطور ونمو السوق في المستقبل ، فالمستثمرون الاجانب يكونون اكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في اسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار أي انه لا يكفي ان يكون حجم السوق كبيراً شرطاً اساسياً لكن يجب ان يكون السوق ديناميكياً وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق اسيا .

4- الترويج الاعلامي والدعائي للمشاريع المطلوب فيها الاستثمار الاجنبي لخلق التنافس بين الشركات الاجنبة مع بعضها وبينها وبين الشركات المحلية ، ان عملية جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام وفي ظل المنافسة الشديدة بين معظم بلدان العالم في سوق الاستثمار يتطلب حوافز كبيرة وامتيازات وجهد اكبر للترويج ويقسم هذا الترويج الى جانبين الجانب الاول يتجه نحو ترويج الفرص الاستثمارية المتوفرة في البلد وبيان الميزات النسبية لكل موقع جغرافي في البلد يمكن ان يستثمر فيه وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن المشاريع الاقتصادية للبلد واحتياجات السوق لتلك الاستثمارات والخدمات المقدمة للمستثمرين فيها تلك المعلومات تعطي المستثمر الاجنبي فرصة اكبر للتعرف على واقع الاستثمار وعملية اختيار المستثمر للاستثمار المرغوب والمربح بالنسبة له .

اما الجانب الثاني من الترويج الاعلامي والدعائي فيشمل توجيه الجهود حول اهمية الاستثمار الاجنبي ووضع سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي وان تكون هناك رؤيا محددة لدوره والمساهمة المنتظرة منه في اطار تنمية الاقتصاد العراقي وايصال التعريف بالسياسات الوطنية حول الاستثمار الاجنبي لمستوى المشاركة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والمستثمرين لخلق ادراك اكبر لهذه السياسات واهدافها وفي هذا المجال فقد قامت الحكومة العراقية بعمليات ترويج كبيرة من خلال المعارض الدولية في مختلف دول العالم للتعريف بمجالات الاستثمار في العراق واعادة بنائه من جديد .

وما زال هذا الجهد مستمراً الا ان دليل الاستثمار وخارطته لم تكن في متناول ايدي الجميع لحد الان بما فيهم المستثمرين المحليين .

وفي نهاية المطاف وبعد معرفة متطلبات جذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لابد من معرفة الاجراءات والسياسات المطلوبة من العراق لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وفي هذا المجال يتطلب وضع استراتيجية عراقية واضحة ومرسومة لغرض تحقيق الفائدة من الاستثمارات الاجنبية بعد ان توافرت لها عناصر الجذب وهذه الستراتيجية ينبغي لها ان تكون معدة قبل البدء بعملية الاستثمار منها :

اولاً :الحاجة الى اعادة النظر في تشريعات وقوانين الاستثمار على فترات زمنية لغرض تطويرها وبما يتلائم مع ظروف العراق حاضراً ومستقبلاً ، حيث ان عملية تشجيع الاستثمار في العراق مرتبطة بجملة التشريعات القانونية والادارية التي تسهم في جذب واستقطاب المستثمرين وتدفعهم للمساهمة في عملية البناء وفق التوجه الجديد للدولة ، مثل القوانين المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية ، وبعد ظهور افكار جديدة في العراق تنادي بالانفتاح نحو العالم ولرغبة العديد من الشركات والمنظمات الدولية للاستثمار في العراق لبناء واعمار العراق كون العراق يعاني من تدهور في البنية التحتية ، لذلك فان جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر سيكون الطريق السليم للتخلص من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي مر ذكرها سابقاً ، اذن يجب على العراق ان لا يقف امام هذه التحديات مكتوف الايدي بل عليه ان يتصدى لها ويخطو خطوات جديدة وتهيئة البيئة الملائمة للشركات الاجنبية وكذلك القطاع الخاص للاستثمار فيه ، وهذا العمل يتطلب تعديل التشريعات وازالة العقبات الاقتصادية الاجرائية لاقامة المشاريع وتقديم الحوافز التشجيعية وتبسيط الاجراءات الادارية وقد بدأت فعلاً بوادر صدور قرارات الاصلاحات والتعديلات في التشريعات والقوانين لكنها غير كافية ونحن بحاجة الى المزيد من القوانين والاجراءات التي تسعى لتبسيط كافة اجراءات التعامل مع المستثمرين ، فقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 يعاني من عدم الوضوح في بعض فقراته وخاصة فيما يتعلق بحدود صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار لذا يتطلب تجاوز التداخل الحاصل في الصلاحيات أي بين الهيئة الوطنية للاستثمار والمحافظات والاقاليم .

ثانياً : تطور الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر ، ان الادارة الضريبية في العراق تسعى لان تضع قضية الضريبة في صلب الاثر الايجابي على الاستثمار مهما كانت المسيرة معقدة وصعبة وقد بدأت بالخطوات الضرورية لرسم خارطة العمل الضريبي بما يسهل على المعنيين بالشأن الضريبي الاقتراب من احتساب الاثار المباشرة للضرائب على افعالهم بطريقة تضمن الهامش الايجابي لتلك الاثار لتلك فتخفيض الضرائب ورفع السماحات القانونية كلها تشجع الاستثمار ، فالمشروع الحاصل على اجازة استثمار من الهيئة الوطنية للاستثمار يتمتع بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري وتتمتع الهيئة بصلاحية زيادة عدد سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل الى (15) سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من 50% (قانون الاستثمار ، الهيئة الوطنية للاستثمار 2006 :8)

ثالثاً : تشكيل لجان من اصحاب الخبرة تاخذ على عاتقها اعداد خارطة تفصيلية استثمارية تشمل جميع مناطق العراق وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بذلك وتحديد اشكال دخول الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال مشروعات جديدة او في مشروعات قائمة وتحديد القطاعات المطلوب الاستثمار فيها ، والقيام بمسح عراقي شامل لاعداد واختصاصات الشركات العراقية الوطنية سواء كانت قطاع خاص او عام وما هي قدرتها على الاستثمار في أي حقول ممكن ان تستثمر فيها او تشارك في الاستثمار ، تلك الخارطة تعطي تصوراً كاملاً لمتخذي القرار في الموافقة على الاستثمار في مجالات دول اخرى ، وكما هو معروف فالعراق لديه فرص استثمارية كبيرة ومتنوعة من الشمال الى الجنوب ، وبالتاكيد فان هذه الفرص اذا ما تم عرضها في خرائط استثمارية شاملة سوف تعد عنصر جذب كبير للمستثمرين الاجانب وجانب اساسي في الاستراتيجية المعدة للاستثمار في العراق . وبعد ان تم اعطاء مؤشرات عامة عن القطاعات في اطار الخارطة الاستثمارية المعدة لابد من دراسة امكانات المستثمر المحلي سواء كان في الداخل او في الخارج وقيام لقاءات مشتركة مع المستثمرين لكي يتم على اساس اللقاء تقديم التسهيلات الممكنة من دورات تدريبية وتاهيلية لغرض جعل المستثمر مؤهل للقيام بالاستثمار .

ان هذا التاهيل ممكن ان يشمل القطاع العام واعادة هيكلته واسلوب ادارته لكي يكون ايضاً مؤهل للاستثمار ان كانت له القدرة على ذلك مع العمل على توظيف دور القطاع العام من كونه تنافسياً مع دور القطاع الخاص الى تكاملياً معه ، اذ لابد للدولة من دور في توجيه الاستثمار الاجنبي الى الانشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة

والتي تترك اثاراً ايجابية على الاقتصاد العراقي ، اذن ينبغي وضع خارطة استثمارية شاملة بالموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال وتحديد مواقعها وطبيعة المشروعات التي يمكن ان تقوم عليها مع اهمية وجود خطط نموية بنوع الاحتياطات على المدى المتوسط والطويل ونوع المشروعات التي يحتاج البلد اقامتها لتلبية الاحتياجات من قطاعات البنيةالتحتية وجالات انتاج السلع والخدمات ويتم اختيار المشروعات الاستثمارية وفق معايير واهداف محددة ويمكن اجمال تلك المعايير والاهداف بما يحققه المشروع من الاتي : (صلاح التكمجي ، 2003)

- القيمة المضافة للدخل القومي
- فرص العمل والتدريب الممنوحة للعراقيين
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة مع امكانية نقلها وتوظيفها
- نمو الناتج المحلي الاجمالي ودخل الفرد
- المحافظة على البيئة

كما يمكن اضافة معايير واهداف اخرى حسب ما يستجد من اهداف جديدة مطلوب تحقيقها ، هذه المؤشرات والمقارنات لغرض التعرف على كيفية اختيار واداء كفاءة المشروع .

رابعاً : على الحكومة العراقية بذل جهود كبيرة لمعالجة معوقات الاستثمار في العراق كالمديونية الخارجية واعباء التعويضات وكما هو معروف فان العراق يخضع لمديونية خارجية ضخمة جداً وان المديونية تبلغ اكثر من عشرة اضعاف الناتج القومي الاجمالي للعراق يضاف الى ذلك مشكلة التعويضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن رقم (1483) الذي يفرض على العراق دفع 5% من عائداته النفطية الى صندوق التعويضات الذي تاسس في اعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 (الشماع 2005 : 52-56)

وقد عقدت العديد من الاجتماعات والندوات الخاصة بتقليص هذه المديونية او اطفاء جزء منها ومن هذه الاجتماعات اجتماع الدول المانحة للعراق المنعقد في اسبانيا ، كذلك فان مجلس الامن قد احال مشكلة المديونية الخارجية الى نادي باريس من اجل اعادة تنظيم المديونية والفوائد المترتبة عليها وبالفعل فقد قامت بعض الدول باطفاء جزء كبير من ديونها وذلك بهدف الماركة في الاستثمارات الاجنبية في العراق .

خامساً : الاطلاع على تجارب الدول التي سبقت العراق في استخدام الاستثمار الاجنبي واصبحت في صفوف الدول شبه المتقدمة بعد ان كانت دول نامية ، والبحث عن السياسات الملائمة التي تخدم الاهداف الوطنية وبما يلائم ظروف الاقتصاد العراقي وذلك لمحدودية التجارب والخبرات الاستثمارية في العراق فينبغي بذل جهود كبيرة لغرض الاطلاع على تجارب الدول الاخرى وبعمق خاصة في استخدام الاستثمار الاجنبي والبحث عن السياسات الملائمة والمناسبة التي تخدم الاهداف الوطنية وكما ذكرنا وبما يناسب الظروف الاقتصادية للعراق ومن هذه التجاربهذا الخصوص تجربة الصين وجنوب شرق اسيا (ماليزيا ، تايلند ، سنغافورة ، كوريا ، تايوان) وحتى اليابات في مراحل سابقة (ابراهيم العيسوي ، 1995 : 259) (محمود عبد الفضيل 2000)

الا ان التجارب التي مرت بها الدول تختلف تماماً من دولة لاخرى وحتى من بين اكثرها نجاحاً لايمكن التوصل الى نموذج واضح للنجاح ويبدو ان لكل تجربة خصوصية وطنية ورغم هذا فان هناك بعض الدروس التي يمكن تعلمها من تلك الدول التي طبقت هذه التجارب وعرفة سلبياتها وايجابياتها حتى يمكن للتجربة العراقية في الاستثمار الاجنبي من الاستقادة من الدول السابقة وعدم الوقوع في سلبيات هذه السياسة وتاثيراتها على الاقتصاد العراقي وخاصة ان العراق يمر في هذه المرحلة بهذه التجربة .

وخلاصة القول ان نجاح الاستراتيجية العراقية مرتبط بتوفير الارادة الوطنية الحقيقية لغرض انجاح الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وضرورة اصلاح الجهاز الاداري للدولة والذي يعاني من فساد وبالشكل الذي يضمن تشريعات جديدة من شانها القضاء على الروتين وتسهيل عملية الاستثمار سواء للقطاع العام او الخاص وكما هو معروف ان محاربة الفساد لايتم ولا يتحقق الا بجهود عراقية وطنية ولن يتحقق أي شئ من الاستراتيجية الموضوعية في العراق .

الاستنتاجات

1- اتجهت السياسات المعلنة الى تشجيع جذب واساقطاب رؤوس الاموال الاجنبية باقامة المشروعات الاستثمارية في العراق من خلال اصار القانون رقم (13) لسنة 2006 .
2- بالرغم من توجهات السياسة االقتصادية المشار اليها فانه على مستوى التطبيق العملي لا زال الاستثمار المحلي والاجنبي يواجه الكثير من المعوقات وعلى راسها الوضع الامني والتهميش وما زالت سيطرة القطاع العام سارية بالنسبة لمعظم الانشطة الاقتصادية الاساسية .
3- تتوفر في العراق جاذبية شديدة بالنسبة للمستثمرين الاجانب نظراً لما يتمتع به العراق من موقع تجاري متميز في المنطقة ووفرة موارده الاقتصادية الضخمة وهذا ما يعطيه قوة تساومية اضافية في اجتذاب راس المال الاجنبي .
4- هيمنة القطاع العام ومؤسساته على الحياة الاقتصادية العامة مما ادى الى اضعاف المناخ الاستثماري التنافسي لان حجم وامكانيات وهيمنة الحكومة عوامل تضعف تنافسية القطاع الخاص وقدرته على النمو الطبيعي .
5- عدم وجود برنامج اقتصادي واضح لرسم الصورة الحقيقية لتوجهات البلد وعدم فصل العلاقات السياسية عن الاقتصادية .
6- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في تسريع وتنشيط النمو الاقتصادي وتقليل الفقر في البلدان التي تسود فيها ظاهرة تصدير اليد العالة .
7- انتهت الدراسة الى استنتاج رئيسي يخص فرضية البحث من ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد احد دعائم النمو الاقتصادي وله اثاراً ايجابية على الاقتصاد العراقي اذا توفر المناخ الاستثماري الملائم وهذا ما يطابق ما سعى اليه البحث في فرضيته .
8- اوضحت الدراسة محدودية الاستثمار الاجنبي المباشر على تمويل سياسات التنمية في الدول النامية وتركيز هذه التدفقات الاستثمارية من دول محدودة مثل دول جنوب شرق آسيا والتي قامت باصلاحات اقتصادية استراتيجية لغرض مواكبة الاتجاه نحو (العولمة)
9- من خلال الاطلاع على بعض تجارب الاستثمار الاجنبي المباشر لعدد من الدول بما فيها الدول لعربية اتضح ان العملية تختلف من دولة لاخرى فالبعض حقق نجاحاً ملموساً في حين تعرض البعض الاخر الىاخفاقات بسبب بروز عدد من المعوقات اثناء تطبيق عملية او سياسة الاستثمارات الاجنبية .

التوصيات

1- دراسة الطرق والاليات التي تتميز بها عمليات الخصخصة وتشخيص القطاعات والمؤسسات التي تحتاج الى اعادة هيكلة ودراسة كل قطاع او مؤسسة على انفراد باشراف لجان مختصة ومحايدة تتسم اعمالها بالشفافية .
2- التاكيد على نمط الاستثمار الاجنبي المباشر وفق استراتيجية واضحة الاهداف وزالاجراءات والابتعاد عن الاستثمار في الحافظة المالية ذات المخاطر الكبيرة تجنباً لتجربة اومة دول جنوب شرق اسيا عام 1996 .
3- تركيز السياسة الاقتصادية على تعايش القطاعين العام والخاص كونهما مكملين بعضهما للبعض الاخر وضرورة توظيف مختلف السياسات الاقتصادية باتجاه تشجيع جذب الاستثمارات التي تخدم التنمية الحقيقية في العراق .
4- تدعيم توجهات القطاع الخاص في المساهمة لتحقيق الاهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الية مناسبة وخطة عمل واضحة وملموسة ذات ضوابط محدودة تضمن هذا النشاط وتركيزه نحو الاهداف المطلوبة .
5- تنمية روح المبادرة لدى القطاع الخاص من خلال القيام ببرامج تدريبية وتوفير المعلومات للمستثمرين .
6- ضرورة العمل على خلق نوع من التعاون والتنسيق التام بين كل من مؤسسات الدولة وتوعيتهم باهمية الاستثمار ضماناً لنجاح السياسة الاستثمارية .
7- الاهتمام ببرامج الترويج لجذب الاستثمارات الاجنبية وضرورة وجود مؤسات ترويجية للاستثمار تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الاجانب والمحليين وتعمل على توضيح فرص الاستثمار لهم وتزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة .

8- صياغة قانون مرن ومشجع لتنظيم عمل الاستثمار الاجنبي والشركات الاجنبية دون وضع القيود والشروط التي تعرقل عمل تلك الشركات .
9- اعادة النظر بالتشريعات التي كانت قائمة قبل الاحتلال للعراق مع الغاء قانون (بريمر) للاستثمار وتشريع قوانين استثمارية تشجع الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية على ان تضمن حالة من الطمأنينة للمستثمر من جهة والمحافظة على الجوانب الوطنية والاقتصادية من جهة اخرى .
10-الالتزام بالقوانين الدولية الخاصة بحماية الاستثمار وتفعيله من قبل الدولة الراغبة باستقطاب وجذب الاتثمار الاجنبي ومنها العراق وانشاء مؤسسات فاعلة في هذا المجال مثل مؤسسات حماية تنفيذ العقود ومؤسسات حماية الملكية الفكرية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لتوجهات السوق والتي تقوم بدورات تدريبية لتاهيل رجال الاعمال والمستثمرين للتعامل مع الاستثمار الاجنبي وبهذا الخصوص يتطلب من العراق تفعيل مثل تلك المؤسسات واعطاءها دور كبير للعمل .

المصادر

1- العامري ، د. محمد علي ابراهيم ، لفته ، نغم حسين : امكانية استضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (الواقع والطموح) ، المجلة العراقية للعلوم الادارية المجلد 5 العدد 15 كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء .
2- الهاشم ، نضال شاكر : رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد3 العدد 8 الخاص 2005 .
3- الشربيني ، فاطمة احمد واخرون : اقتصاديات الميكنة ، المكتبة العلمية ، الزقازيق ، مصر ، 1998 .
4- السامرائي ، هناء عبد الغفار ، ضرورة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتفعيل الانشطة التنموية في العراق ، المؤتمر الاقتصادي العراقي ، بغداد 15 -16 ايار ، 2004 .
5- التكمجي ، صلاح : الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، العراق ، 2003 ، على موقع http:www.sotoliraq.com
6- العيسوي ، د. ابراهيم : نموذج النمور الاسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1995 .
7- العقاري ، حميد : التصور المستقبلي للاستثمار في العراق ، الاتحاد الدولي لرجال الاعمال في العراق ، القاهرة ، 2008 .
8- ابو قحف ، عبد السلام : اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2003 .
9- علي ، جليلة عبد اللطيف : امكانية تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، 2005 .
10-عبد الفضيل ، محمود : العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
11-الشماع ، همام راضي : الشرعية السياسية والقانونية لديون العراق ، (ندوة عقدتها كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005) .
12-العضاض ، د. كامل : ملاحظات حول مقال (اين العراق من تدفقات الاستثمار االاجنبي المباشر) ، الصباح الاقتصادي ، 17-12-2007 .
13-الهيئة الوطنية للاستثمار : قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ، بغداد .
14-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : سياسات جذب الاستثمار الاجنبي والبيني في منطقة الاسكوا لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية ، دراسة حالة الاردن والبحرين واليمن والامم المتحدة ، نيويورك 2003 .
15-ابو جميلة ، طالب محسن جابر ، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار ، جريدة الصباح ، العدد 733 ، 29-1-2005
16-العاني ، د. ثائر محمود : آثار الاستثمارات الاجنبية على الاقتصاد العراقي ،جريدة الصباح ، العدد 793 ، 23 -3-2006 .
17-مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) للاستثمكار الاجنبي المباشر ، طبعة منقحة ، واشنطن ، 2004 .
18-مجلس الاعمال العراقي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة في اصلاح بيئة الاعمال في العراق ، اربيل ، 2008 .
19-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2004 ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 2004 .
20-معهد التقدم للسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقي ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص ، البيان الختامي للندوة ، مجلس الحوار ، السنة3 ، العدد 2 ، تشرين اول 2007 .
21-UNCTAD , World Investment Report , New York , 2004 .